

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

1 ربيع ثانی 1437 - 11 يناير 2016





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4
حقوق الإنسان فى العالم	17



جناح لاستقبال بلاغات العنف في مهرجان الصحراء بحائل

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 1 ربيع ثاني 1437هـ - 11 يناير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1118242>

حائل - خالد العميم

أطلق فرع هيئة حقوق الإنسان في منطقة حائل ركناً خاصاً لاستقبال بلاغات العنف ضد المرأة والطفل لتوجيهها مباشرة للفرع.

ويتولى الركن أيضاً مهمة تعريف زوار مهرجان الصحراء التاسع بخطورة المشكلات الناجمة عن العنف والاضطهاد، ويهدف الركن إلى استقبال أي بلاغ عنف أو إيذاء جسدي أو لفظي ضد المرأة أو الطفل لتوجيهها إلى فرع هيئة حقوق الإنسان في المنطقة، كما سيوزع نحو 15 ألف مطوية تعريفية حول خطورة العنف على مستقبل الأسرة طيلة أيام مهرجان الصحراء. وأوضح اختصاصي علم الاجتماع عبدالرحمن الجهني، أن جهل المرأة المعنفة بحقوقها وواجباتها وعدم إبلاغ الجهة المختصة يؤدي إلى استمرار المعتدي بممارسة التعدي عليها بلا توقف، لافتاً إلى أن هناك دراسات أكدت أن العامل الاقتصادي «السلبى» وسوء الحالة المادية للمرأة وحاجتها للنفقة، تتسبب في نسبة كبيرة من حالات الإهانة والتحقير والتهميش والعنف ضدها، مشدداً على أهمية سرعة تخلي وسائل الإعلام عن دعم التمييز بين المرأة والرجل، وهو الذي يدفع إلى مزيد من حالات العنف ضدها. يذكر أن الركن يشهد إقبالاً من زوار المهرجان للتعرف على ما يحويه، إضافة إلى تقديم بلاغات محدودة حول حالات ممكن أن توصف بالعنف الأسري، لإحالتها إلى فرع هيئة حقوق الإنسان في المنطقة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

إلغاء المعرفين والاكتفاء بالهوية الوطنية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 1 ربيع ثاني 1437 هـ - 11 يناير 2016م

<http://www.alhayat.com/Articles/13355550>

الرياض - «الحياة»

وجّه رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، جميع محاكم المملكة بالاكتفاء ببطاقة الهوية الوطنية للمطلق في قضايا الأحوال الشخصية بدلاً من حضور الشاهدين ومعرّفين، بحيث يكفي بتعريف الزوج المقر بالطلاق، أو الرجعة أثناء العدة ببطاقة الهوية الوطنية نظراً لتحقيق الإشهاد على الرجعة المستحب شرعاً بصدوره أمام القاضي والكاظم مع ما قارنه من توثيقه كتابياً أمام القاضي، ولكون التعريف بشخص المقر متى تم ببيئة أخرى غير الشهادة كالهوية الوطنية فهو كافٍ في ذلك وعليه العمل في كثير من التوثيقات والدعاوى.

وأوضح الأمين العام المتحدث الرسمي للمجلس الأعلى للقضاء الشيخ سلمان بن محمد النشوان، أن التوجيه جاء على خلفية مقترح قدمه رئيس محكمة الأحوال الشخصية بالرياض، رفعه إلى المجلس الأعلى للقضاء لتجاوز الإجراءات السابقة التي كانت محاكم الأحوال الشخصية تشترط معها حضور شاهدين عارفين بالمطلق في حال الطلاق والرجعة للتعريف به، وقد درست الإدارة العامة للمستشارين بالمجلس المقترح وأيدت الاكتفاء ببطاقة الهوية الوطنية.

وأكد أن هذا الإجراء يأتي في إطار تسهيل وتسريع إجراءات التوثيق أمام المحاكم وتخفيف على المراجعين وسرعة إنجاز معاملاتهم.

«الشورى» يناقش «الا جديد» في ملف «العمالة الإندونيسية»

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 1 ربيع ثاني 1437 هـ - 11 يناير 2016م

<http://www.alhayat.com/Articles/13357471>

جدة - منى المنجومي

في الوقت الذي يناقش فيه مجلس الشورى غداً (الثلاثاء) تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية في شأن طلب إعادة درس مشروع اتفاق بين حكومة المملكة وحكومة جمهورية إندونيسيا في مجال توظيف العمالة المنزلية الإندونيسية، أكد المتحدث باسم وزارة العمل خالد أبا الخيل أنه لا جديد في الملف المتوقف منذ عامين، وقال لـ«الحياة»: «لا تحركات جديدة فيما يخص هذا الملف، بعد توقف إندونيسيا عن إرسال عمالتها المنزلية إلى 21 دولة من ضمنها السعودية».

وأضاف أبا الخيل: «لا يزال قرار منع تصدير العمالة المنزلية للسعودية قائماً، ولم ترد أية معلومات جديدة في هذا الخصوص سواء من الجهات المعنية داخلياً، أم من مكاتب الاستقدام الخارجية في إندونيسيا».

وكانت أزمة الاستقدام من إندونيسيا بدأت في 2011، وتحديداً مطلع شهر تموز (يوليو) عندما أصدرت وزارة العمل السعودية قراراً يمنع إصدار التأشيرات لاستقدام العمالة المنزلية من إندونيسيا، وفُدرت الجالية الإندونيسية التي تعمل في نطاق «العمالة المنزلية» في السعودية بـ 700 ألف إندونيسي. وجاء القرار على خلفية شروط إضافية أعلنتها إندونيسيا، تخالف عادات وتقاليده المجتمع السعودي، واستمرت الأزمة بين البلدين في هذا الخصوص، وفشلت المفاوضات التي تمت على مراحل عدة طوال تلك الأعوام. وبرزت وزارة العمل السعودية في بيان لها بعد عام من الأزمة أسباب استمرار تلك الأزمة بين البلدين، جاء فيه: «أن ثمة إجراءات اتخذتها إندونيسيا، تضمنت تعسفاً في شروط السماح للعمالة بالعمل خارج

الحدود، وانعكست سلباً على المواطنين من خلال تأخير غير مبرر في إنجاز الطلبات، واستحداث شروط غير منطقية ضمن إجراءات الاستقدام، إضافة إلى ارتفاع غير مبرر في الكلفة». وأضاف البيان: «بناءً على تلك الإجراءات درست الوزارة الوضع وحاولت معالجته مع نظرائها في تلك الدول، ولم يتم التوصل إلى حلول تضمن حقوق المواطنين وتمنع التعسف في بعض الشروط التي فرضت من تلك الدول، وبناءً عليه أوقفت وزارة العمل الاستقدام من تلك الدول إلى حين التوصل إلى حلول تضمن حقوق جميع الأطراف، أو التوجه إلى أسواق أخرى للعمالة المنزلية». وبعد أربعة أعوام، وتحديدًا في النصف الأول من العام الحالي، عادت المفاوضات في ما يخص استئناف استقدام العمالة المنزلية من إندونيسيا، وبحسب تصريح مسؤولين فإن المفاوضات كانت تسير جيداً بين البلدين، وخصوصاً أن الطرفين وصلا إلى اتفاق شبه نهائي في ما يخص الإجراءات الخاصة بالاستقدام وتصدير العمالة المنزلية الإندونيسية للسعودية، إلا أن هذه المحادثات تم إيقافها وبشكل نهائي، بناءً على قرار أصدره الرئيس الإندونيسي جوكو ويدودو قبل أربعة أشهر، ينص على إيقاف تصدير العمالة المنزلية إلى 21 دولة، منها السعودية.



شدد على إعادة النظر في قواعد ومعايير فتح السفارات والقنصليات في الخارج • الشورى يطالب بسعودة وظائف إدارية وأمنية بالسفارات العامة بالمملكة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 1 ربيع ثاني 1437هـ - 11 يناير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1118210>

الرياض - عبدالسلام البلوي
رصد تقرير للجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشورى، استعانة معظم السفارات والممثلات العاملة في المملكة بموظفين غير سعوديين لشغل العديد من الوظائف الإدارية والخدمية والأمنية، مبنيةً ما يترتب على ذلك من عدم تفهم لطبيعة المجتمع السعودي واحتياجاته الملحة عند مراجعة تلك السفارات، مشيرةً إلى استعانة السفارات السعودية في الخارج بموظفين من غير السعوديين، وما قد يتسببون فيه من تشويه لصورة المملكة أمام أعضاء السلك الدبلوماسي المعني. وتوخياً لتحقيق المصلحة العامة بأبعادها السياسية والأمنية والاقتصادية والدبلوماسية، طالبت اللجنة الخارجية بتفعيل قرار الشورى الصادر قبل ثماني سنوات الذي نص على إحلال الشباب السعودي المؤهل محل العاملين غير السعوديين في أجهزة البعثات الدبلوماسية الخارجية، مع إعطاء الأفضلية المناسبة لتعيين السعوديين من خريجي أقسام اللغات في الجامعات بجميع سفارات المملكة، وقنصلياتها، وبعثاتها في الدول التي يجيدون التحدث بلغاتها، وأوصت اللجنة بالتوسع في الدورات التي ينظمها معهد الدراسات الدبلوماسية بغية الاستفادة من خريجي تلك الدورات للعمل في سفارات المملكة في الخارج، والسفارات الأجنبية في الداخل.
توصية لتوسع معهد الدراسات الدبلوماسية في الدورات لتخريج سعوديين للعمل في الممثلات الأجنبية وجاءت التوصية على تقرير لوزارة الخارجية يناقشه المجلس اليوم الاثنين وتضمن التأكيد على تفعيل قرار للشورى بشأن السعي لدى السفارات والممثلات العاملة في المملكة لسعودة الوظائف الإدارية والخدمية والأمنية وطواقم التشغيل المشغولة بغير رعايا تلك الدول من الدبلوماسيين.
وجددت اللجنة التأكيد على قرار دعم وزارة الخارجية في جهودها لإنشاء مقرات للسفارات والقنصليات وسكن للسفراء والقناصل، بما يعكس المكانة العالية للمملكة بين الدول.

كما طالبت توصيات اللجنة وزارة الخارجية بإعادة النظر في القواعد والمعايير التي تنظم فتح السفارات والقنصليات، مع التركيز على الدول التي تتحقق فيها مصالح المملكة الاستراتيجية والسياسية والعسكرية والاقتصادية، حيث لاحظت لجنته للشؤون الخارجية أثناء دراستها لتقرير الوزارة للعام المالي 351436 توسعاً في إقامة سفارات في دول لا تنطبق عليها الاعتبارات التي تحكم هذا التوسع كخدمة الجالية الإسلامية الكبيرة أو حتى الأقليات المسلمة، ووجود مصالح استراتيجية سياسية وعسكرية تتطلب وجود سفارة، أو أن تكون هناك مصالح اقتصادية للاستيراد أو التصدير أو جذب استثمارات أجنبية من تلك الدول، أو أن تكون هناك عمالة أجنبية بالمملكة لتلك الدولة التي أقيمت بها سفارة سعودية، إضافة إلى وجود جالية سعودية بصفة دائمة أو مؤقتة سواء أكانوا طلاباً مبعوثين، أو سياحاً، أو مرضى يخضعون للعلاج في تلك الدول المراد فتح سفارات أو قنصليات سعودية بها.

وتؤكد اللجنة أن التوسع بفتح سفارات سعودية دون تلك الاعتبارات يكلف الدولة مصاريف قد لا تكون ضرورية، ورأت إعادة النظر في القواعد والمعايير التي تنظم فتح السفارات والقنصليات، مع التركيز على الدول التي تتحقق فيها مصالح المملكة الاستراتيجية والسياسية والعسكرية والاقتصادية.



برامج متنوعة لتحقيق التنمية المستدامة للنساء

أمية المرأة تنخفض إلى 8.27 % في العام الماضي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 1 ربيع ثاني 1437هـ - 11 يناير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1118215>

الرياض - راشد السكران

تمكنت وزارة التعليم من خفض نسبة الأمية لدى المرأة إلى 8.27 % في العام الماضي بسبب برامج متنوعة نفذتها للكبيرات لتلبي احتياجاتهن وتتوافق مع متطلبات التنمية.

وافتحت مراكز تعليم الكبيرات عام 1392هـ وكان عددها خمسة مراكز، واستمرت في النمو إلى أن بلغ عددها (1438) مركزاً عام 1435هـ - 1436هـ، ولم تقتصر الجهود على محو أمية المرأة الأبجدية بل تجاوزتها إلى محو الأمية الحضارية التعلم مدى الحياة.

ومن أهم البرامج المقدمة للكبيرات:

المراكز النظامية: المنتهية بالحصول على الشهادة الابتدائية ومدتها (ثلاث سنوات) وبلغ عددها في 1436هـ (1357) مركزاً، وعدد الخريجات (491540) منذ إنشاء هذه المراكز.

برنامج مجتمع بلا أمية: يصل إلى الأميات في أماكن تواجدهن ويعتمد على تفريد التعليم، واستفادت منه منذ استحداثه عام 1429هـ وحتى الآن (269845) دارسة.

برنامج الحي المتعلم: ينفذ في جميع مناطق المملكة في الأحياء ذات المستوى العلمي والاقتصادي المنخفض، وبلغ عدد المستفيدات بفئات عمرية ومستويات تعليمية مختلفة حتى العام الماضي (111766) متدربة.

برنامج مدينة بلا أمية: نفذ للنساء في المدينة المنورة ومكة المكرمة وحافظه شقراء حيث استهدف إعلان تلك المدن مدناً خالية من الأمية واستفادت منه (25476) أمية.

حملات التوعية ومحو الأمية: تستهدف المرأة الريفية في القرى والهجر التي ترتفع بها نسبة الأمية واستفادت منها لمدة (ست سنوات) حتى تاريخه (16299) أمية.

برنامج وزارة بلا أمية: ينفذ بالوزارات للعاملات اللاتي لم يتمكن من التعلم في الصغر ويتم تفريغهن أثناء الدوام الرسمي لمدة ساعتين يومياً واستفادت حتى الآن (6141) عاملة.

برنامج محو الأمية في الإصلاحات: التابع لوزارة الداخلية والشؤون الاجتماعية واستفادت منه أكثر من (715) نزيلة.

برنامج دمج ذوات الاحتياجات الخاصة في مراكز تعليم الكبار: استفادت منه (318) من ذوات الاحتياجات الخاصة.

برنامج المراكز الصيفية المتنقلة لمحو الأمية في القرى والهجر التي لا توجد بها خدمات تعليمية ثابتة: أقيمت هذه المراكز في المساجد والمنازل واستفادت منها (22046) أمية، وكانت نواة لافتتاح مدارس رسمية مكنت الملتحقات بها من إكمال تعليمهن ومنعهن من الارتداد للأمية.

وقد تم الانتهاء من العمل بهذا المشروع بنهاية عام 1431هـ بعد أن تمت تغطية الأماكن ذات الاحتياج.

كما تمنح وزارة التعليم حوافز مادية وعينية للملتحقات ببرامج محو الأمية حيث تمنح مكافأة مقدارها (1000) ريال لمن تنهي برنامج محو الأمية بنجاح.

الجدير بالذكر أن العالم العربي احتفل يوم الجمعة بالإنجازات المتحققة في مجال محو الأمية حيث يصادف اليوم الثامن من يناير في كل عام (اليوم العربي لمحو الأمية).



77 شكوى ضد المنشآت الصحية • الخاصة“ خلال 3 أشهر

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 1 ربيع ثاني 1437هـ - 11 يناير 2016م
<http://www.al-madina.com/node/653653>

أحمد الجهني - جدة

أوضح الدكتور محمد بن حسن باجبير مدير إدارة شؤون القطاع الصحي الخاص بصحة جدة أن إدارته تلقت (77) شكوى ضد بعض المنشآت الصحية الخاصة بمحافظة جدة، وذلك خلال الربع الأول للعام الجاري.

أشار إلى أن المحاور التي تدور حولها الشكاوى التي قدمها مستفيدون من الخدمات الصحية تشمل (23) شكوى تتعلق بمطالبات مالية، و(23) للإهمال وسوء المعاملة، مبيناً أن جميع الشكاوى تم التعامل معها من قبل وحدة الشكاوى بالإدارة.

وأكد حرص صحة جدة على رصد جميع الشكاوى والبلاغات التي ترد عليها حول وجود مخالفات في منشآت القطاع الصحي الخاص، للتأكد من التزامها بالاشتراطات والمواصفات المطلوبة، وبما يضمن تقديم خدمات صحية ذات جودة عالية.



ذوو عشرينية بالمدينة يلجأون لـ «تويتر» لإنقاذ حياتها بعد إجرائها عملية جراحية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 1 ربيع ثاني 1437هـ - 11 يناير 2016م
<http://www.al-madina.com/node/653631>

جاء ذوو فتاة تبلغ من العمر 17 عاماً في المدينة المنورة إلى موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» لبحث شكاوهم حول تدهور حالتها الصحية بعد إجرائها عملية استئصال الزائدة الدودية في مستشفى الملك فهد بالمدينة المنورة الأسبوع الماضي.

وبحسب الوسم الذي أنشأه أحد المستخدمين في موقع التواصل الاجتماعي فإن المريضة أجرت عملية استئصال للزائدة الدودية ومن ثم تدهورت حالتها الصحية خلال وجودها في المستشفى مما أدى إلى دخولها في غيبوبة.

وجاءت المطالبات بمناشدة المسؤولين للتدخل لإنقاذها بعد أن عجز ذوو المريضة عن مقابلة مسؤولي المستشفى والاطلاع على كافة الإجراءات التي خضعت لها المريضة قبيل دخول حالتها في مرحلة متأخرة.

استئصال الزائدة الدودية
وأوضح عبدالرحمن العقيل أحد أقارب الفتاة في اتصال هاتفي مع «المدينة» أن المريضة دخلت المستشفى نتيجة معاناتها من أعراض صحية وقد قرر الأطباء إجراء عملية لاستئصال الزائدة الدودية بشكل عاجل.
وأضاف: «بعد العملية جرى تنويم المريضة وعند خروجها شعرت بإعياء شديد وآلام كما كانت في السابق قبل إجراء العملية وتدهورت حالتها الصحية مجدداً».

تشخيص خاطئ
وتابع: «أصر الأطباء على تنويمها بقسم العناية المركزية وهي فاقدة الوعي وبعد مراجعة التحاليل والفحص الإشعاعي اتضح بأنها لم تكن تعاني من تضخم في الزائدة التي استأصلها المستشفى».

أبواب موصدة
ومضى بقوله: «حاولنا التواصل مع الطبيب المعالج الذي كان يتهرب منا في كل مرة نحاول الاستفسار منه عن حالة الفتاة التي أصبحت اليوم بين الحياة والموت في العناية المركزة، ما دفعنا للتوجه إلى الإدارة لمقابلة مدير المستشفى لمعرفة حقيقة ما تعانیه ابنتنا ولكن رفضت إدارة المستشفى مقابلتنا أو توضيح الحالة الصحية للمريضة»
وطالب العقيل وزير الصحة بالتدخل وفتح التحقيق مع الأطباء في المستشفى وإدارتها الذين يصرون على عدم مقابلة ذوي المريضة ونقلها إلى مستشفى متخصص لإنقاذ حياتها بسبب الإهمال والخطأ الطبي في تشخيص حالتها الصحية - حسب زعمه - .

استياء المغردين
في المقابل عبر عدد من المغردين عبر هشتاق
مواطنة في غيبوبة بسبب عملية زائدة في مستشفى الملك فهد بالمدينة عن استيائهم مما حصل للمريضة و التي انضمت مؤخراً إلى قائمة ضحايا الأخطاء الطبية في المستشفيات العامة.



المعقل: مشروع لتصنيف المعاقين لمنع الازدواجية ووقف الهدر يساعد في وضع الإستراتيجيات والخدمات لـ 500 ألف مستفيد

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 1 ربيع ثاني 1437 هـ - 11 يناير 2016م
<http://www.al-madina.com/node/653618>

محمد الشطيبي - الرياض
كشف وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية والأسرة الدكتور عبدالله المعقل عن أن الوزارة بدأت العمل في إعداد المشروع الوطني للتصنيف الموحد للأشخاص ذوي الإعاقة منذ نحو 3 أشهر، والذي يهدف إلى تصنيف نوع الإعاقة ودرجتها، كما يساعد في وضع الإستراتيجيات والخدمات المطلوبة حسب نوع ودرجة الإعاقة، وربط القطاعات ذات الصلة إلكترونياً بما يحقق منع الازدواجية في الخدمة وإيقاف هدر المال العام.

وأوضح المعقل لـ «المدينة» أن المشروع الوطني للتصنيف الموحد للأشخاص ذوي الإعاقة هو مشروع ذو بُعد إستراتيجي لخدمات الأشخاص ذوي الإعاقة، ويهدف إلى تصنيف نوع الإعاقة ودرجتها ويشمل جميع الإعاقات. وأشار إلى أن العمل بدأ بإعداد المشروع منذ 3 أشهر، حيث تم إعداد نماذج تحدد التقييم الطبي لحالات الإعاقة، من قبل لجنة أطباء استشاريين من ذوي الاختصاص من جميع القطاعات الحكومية ذات الصلة من وزارة الصحة، ومستشفى الملك فيصل التخصصي، والمستشفيات الجامعية، وكلية الطب البشري، والخدمات الطبية بالقوات المسلحة بالرياض، ومدينة الأمير سلطان للخدمات الإنسانية.

وأضاف: إنه تم الانتهاء من تلك النماذج والتي تشمل الإعاقات الأربع حركية ونفسية وذهنية وحسية، كما تم تنفيذ دراسة تطبيق هذه النماذج ميدانيًا، مشيرًا إلى أن الدراسة أوضحت فعالية ودقة هذه البرامج مهنيًا وكانت الردود من هؤلاء الخبراء، بأن هذه النماذج مميزة من حيث الجودة والمحتوى.

وحول الأهداف المتوقعة من المشروع أكد أن المشروع يهدف إلى تأسيس مشروع نظام خدماتي فاعل يحقق الدقة والسرعة في خدمة الأشخاص ذوي الإعاقة، والوصول إلى معلومة دقيقة تحدد نوع ودرجة الإعاقة على مستوى المملكة مما يكون له دور فعال في وضع الاستراتيجيات والخدمات المطلوبة حسب نوع ودرجة الإعاقة، وكذلك ربط القطاعات ذات الصلة إلكترونياً بما يحقق منع الازدواجية في الخدمة وإيقاف هدر المال العام.

وأضاف: إن أعداد المستفيدين من البرنامج في تزايد مستمر حيث يتم خدمة ما يقارب 500 ألف شخص من ذوي الإعاقة مسجلين في خدمات الوزارة، سواء بالدور الإيوائية أو البرامج البديلة بما في ذلك الإعانات المالية، متوقعًا بعد الانتهاء من المشروع أن تستفيد منه أعداد كبيرة من ذوي الإعاقة.



سلمان الإنسان.. 30 عاماً من الرعاية لذوي الاحتياجات

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 1 ربيع ثاني 1437 هـ - 11 يناير 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160111/Con20160111818639.htm>

واس (الرياض) تعد علاقة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، مع قضية الإعاقة وذوي الاحتياجات جانباً من أوليات واهتمامات شخصيته الإنسانية، ورؤيته لأهمية استثمار قدرات فئات المواطنين كافة في مسيرة تنمية المجتمع، وقناعته بأن الجميع شركاء في الحقوق والواجبات.

وعلى صعيد اهتمام خادم الحرمين الشريفين بقضية الإعاقة، ودعمه ذوي الاحتياجات، كانت البداية قبل نحو 30 عاماً مع توجيهه حينما كان أميراً لمنطقة الرياض، ببدء أنشطة جمعية الأطفال المعوقين من أروقة جمعية البر بالرياض، إلى جانب تقديم الدعم المالي لمشروع الجمعية الأول، في إطار عنايته الكريمة، الذي استشرّف بحسه الإنساني أهمية أهداف الجمعية تجاه هذه الفئة الغالية من الأطفال، وضرورة برامجها العلاجية والتعليمية والتأهيلية لمساعدتهم على الاندماج في المجتمع.

وكانت الخطوة التالية، إنشاء مركز متخصص لتقديم الخدمات المجانية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وبدعم منه حصلت الجمعية على الأرض التي أقيم عليها مشروع مركز الرياض، بتبرع من مؤسسة الملك فيصل الخيرية، ومع بدء أعمال الإنشاءات والتجهيزات في أول مراكز الجمعية، كانت له إسهامات عديدة في العناية بهذا المركز الوليد، إلى أن افتتحه نيابة عن الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود في 9/ 2/ 1407.

ومنذ ذلك التاريخ، تواصلت الرعاية الكريمة من قبله للجمعية بدون انقطاع، حيث رعى نيابة عن الملك فهد المؤتمر الأول للإعاقة والتأهيل الذي نظم خلال الفترة من 13-16/ 5/ 1413.

وامتداداً لدعم الملك سلمان للجمعية، تبرع نيابة عن الجمعية الخيرية الإسلامية بعدد من قطع الأراضي التي كانت تملكها لجمعية الأطفال المعوقين.

وكان مما شرفت به الجمعية، أن وافق على قبول جائزة الجمعية للخدمة الإنسانية لعام 1415 تكريماً لشخصيته وتقديرًا لعطائه المستمر ودوره المتميز في تواصل مسيرتها.

وتفضل خادم الحرمين الشريفين، نيابة عن الملك فهد بن عبدالعزيز برعاية المؤتمر الدولي الثاني للإعاقة والتأهيل خلال الفترة 26-29 رجب 1421، وشهد ختام المؤتمر صدور الموافقة السامية على النظام الوطني لرعاية المعوقين.

وكان ولا يزال خادم الحرمين الشريفين داعماً رئيساً لكل استراتيجيات وخطط رعاية ذوي الاحتياجات، وتجسد ذلك في رعايته حفل وضع حجر أساس مركز جمعية الأطفال المعوقين جنوب الرياض.

كما رعى نيابة عن الملك عبدالله بن عبدالعزيز، المؤتمر الدولي الرابع للإعاقة والتأهيل الذي أقيم بالرياض خلال الفترة من 25-27 ذي الحجة 1435.

هوية المعلقة والمهجورة عالقة بين وزارتين

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 1 ربيع ثاني 1437 هـ - 11 يناير 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=248776&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي

يقف إثبات هوية المطلقات والأرامل الباحثات عن الإعانة والدعم المادي من الجهات الخيرية، عائقاً بين وزارتي العدل والشؤون الاجتماعية، إذ ترى الشؤون الاجتماعية أن ذلك يتم بشهادة أحد الأقرباء أو بالصكوك، بينما ترى العدل أن الأمر لن يتم إلا بواسطة الأولى، إذ إنها مسؤولة عن توثيق وإثبات هويات هؤلاء بعد اعتماد أوراقهن. علمت "الوطن" أن وزارتي العدل والشؤون الاجتماعية شكلتا لجنة لإعداد مقترحات وتوصيات حيال حل مشكلة إثبات هوية المطلقات والأرامل الباحثات عن الإعانة والدعم المادي من الجهات الخيرية. ولا تزال مسألة إثبات هوية المطلقات والمهجورات عالقة بين وزارتي العدل والشؤون الاجتماعية، حيث ترى الشؤون الاجتماعية أن ذلك يتم بواسطة شهادة أحد الأقرباء أو بالصكوك، بينما ترى وزارة العدل أن هذا الأمر لن يتم إلا بواسطة وزارة الشؤون الاجتماعية، إذ إنها مسؤولة عن توثيق وإثبات هوياتهن بعد اعتماد أوراقهن ومن ثم تقديمها إلى وزارة العدل ممثلة في محاكم الأحوال الشخصية لتوثيق حاجتهن للإعانة ومد يد العون.

وترى وزارة العدل أن القصد من الإثبات هو تحقيق الوثوقية لغرض حفظ أموال الضمان وكذلك الإعانات المقدمة من الدولة والجهات الخيرية المانحة.

فوضى الإثبات

أكدت المصادر أن ما تشهده المحاكم في المملكة حيال هذه المعاملات بالتحديد أمر غير منظم، إذ إن كثيراً من المطلقات والمهجورات يعانين من عدم استكمال أوراقهن اللازمة بسبب غياب الشهود أحياناً، وكذلك تتأخر معاملاتهن لشهور عدة، ما يحرمهن الحق في الإعانة، كما أن التضارب بين الوزارتين سمح لمثل هذه المشكلات بالظهور، خصوصاً أن هناك غياباً للتنسيق بينهما، ما دفع المسؤولين في الوزارتين إلى تشكيل لجنة لحل هذا الأمر وإرساء تنظيم من شأنه أن يحل مشكلات التأخير في معاملات النساء.

تجارب دولية

قالت المصادر لـ"الوطن" إن هناك تجارب دولية تم الاطلاع عليها من الوزارتين، تمثلت في تجربة إمارة دبي في إثبات الحالة الاجتماعية، حيث بدأت محاكم دبي بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية في تقديم خدمة إثبات الحالة الاجتماعية في مقر الوزارة، وذلك حرصاً منها على تقديم أفضل الخدمات للمتعاملين من خلال موظفين محلفين من وزارة الشؤون مباشرة، دون الحاجة لحضور الأشخاص المعنيين إلى المحاكم للحصول على هذه الشهادة، وفي ضوء التعاون تم تكليف 8 موظفين من موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية أمام رئيس محكمة الأحوال الشخصية الابتدائية، للقيام بمهمة إثبات الحالة الاجتماعية للمتقدمين للوزارة من أجل الحصول على المساعدات الاجتماعية من كبار السن والسيدات الأرامل والمطلقات وغيرهن، إذ تطلب وزارة الشؤون الاجتماعية لهذه الحالات شهادات إثبات استمرار ترميل وعدم العمل أو شهادة عدم الزواج أو استمرار الطلاق. وجاءت هذه الخطوة بعد اجتماع محاكم دبي ووزارة الشؤون الاجتماعية لإيجاد أفضل السبل وأسهلها لوضعها أمام المتعاملين الذين يحتاجون إثبات حالة، حيث رأت الجهات المعنية هناك أن أنسب الطرق يتمثل في إعطاء الشهادة من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية، حيث يتقدم المتعاملون بطلباتهم للوزارة للحصول على الإعانات، وهنا يجب على المتعامل أن يستوفي أوراقه الثبوتية ثم يسلمها إلى الوزارة التي تتأكد من شهادة الشهود ومن ثم تحال المعاملة إلى المحكمة للتصديق عليها من قاضي الأحوال الشخصية.

بمعدل 3 قضايا يوميا ومكة تستحوذ على 45 % منها

319 مطلقة تقدم للقضاء للمطالبة بـ "العفش" خلال 90 يوما

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 1 ربيع ثاني 1437 هـ - 11 يناير 2016م

https://www.aleqt.com/2016/01/11/article_1020788.html

عبد السلام الثميري من الرياض طالبت 319 زوجة مطلقة بعفشهن من أزواجهن السابقين، وذلك بالتقدم بالدعوى ضدهم، مطالبات إياهم بتسليم "العفش"، مدعين أن هذا الأثاث من حقوقهن، وذلك خلال 90 يوما الماضية، بما يعادل ثلاث قضايا يوميا. وبلغ عدد الدعوى التي استقبلتها منطقة مكة المكرمة 145 دعوى، مستحوذة على المرتبة الأولى بنسبة 45 في المائة من دعوى المطالبات بعفش الزوجة، تليها محاكم منطقة المدينة المنورة بـ 66 قضية وبنسبة 21 في المائة. وحسب تقرير اطلعت "الاقتصادية" عليه، سجلت المحاكم خلال الشهور الثلاثة الماضية ارتفاعا بنحو 2 في المائة، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، حيث جاءت في المرتبة الثالثة محاكم منطقة الرياض بـ 60 دعوى، تليها محاكم الشرقية بـ 32 دعوى.

ومن المعلوم أن محاكم الأحوال الشخصية تحتضن النظر في جميع مسائل الأحوال الشخصية من إثبات الزواج، والطلاق، والخلع، وفسخ النكاح، والرجعة، والحضانة، والنفقة، والزيارة، وإثبات الوقف، والوصية، والنسب، والغيبة، والوفاة، وحصر الورثة، والإرث، إلى جانب اختصاص محاكم الأحوال الشخصية بالدعوى الناشئة عن مسائل الأحوال الشخصية والدعوى المرفوعة لإيقاع العقوبات المنصوص عليها في نظام الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم.

وبالعودة إلى التقرير العدلي فإن محاكم ست مناطق سجلت الأقل في استقبالها لقضايا الطلاق، وبنسبة لا تتجاوز 1 في المائة، حيث لم تسجل منطقة القصيم سوى ثماني دعوى مطالبة بعفش الزوجة، وعسير أربع دعوى، فيما لم تستقبل محاكم الجوف وجازان وتبوك وعسير سوى قضية واحدة لكل منها.

وخلت محاكم مناطق نجران والباحة والحدود الشمالية وحائل والباحة من هذه الدعوى خلال الفترة نفسها. يأتي ذلك في الوقت الذي أكدت فيه وزارة العدل أن مكاتب المصالحة في المحاكم أسهمت في حل 72 في المائة من قضايا المنازعات الأسرية.

وقال الدكتور ناصر العود مستشار وزير العدل للشؤون الاجتماعية، إن المكاتب تهدف إلى التخفيف من القضايا الأسرية والإصلاح بين الأزواج، مشيرا إلى أن عددا من الإحصاءات الحديثة أكدت أن نسبة نجاح مكاتب المصالحة في العام الماضي وصلت إلى 52 في المائة من عدد الحالات المحالة للمكاتب بشكل عام، و72 في المائة من عدد الحالات الخاصة بالصلح في القضايا الأسرية.

تمثل 23 من جملة القضايا .. "العدل"

26 ألف قضية حقوقية أنجزتها المحاكم في أول جلسة

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 1 ربيع ثاني 1437هـ - 11 يناير 2016م
<http://www.alyaum.com/article/4112542>

سعود الحواس - الرياض

كشفت وزارة العدل أن هناك 26,063 ألف قضية حقوقية أنجزت من الجلسة الأولى، وهذا يمثل ما نسبته 23% من إجمالي عدد القضايا، لافتة إلى أن عدد القضايا التي أنجزت خلال جلستين بلغ 20,984 ألف وتمثل ما نسبته 19,1 من إجمالي القضايا.

وأوضحت وزارة العدل - خلال تقريرها الإحصائي الذي صدر مؤخراً للعام الماضي 1436هـ، وحصلت "اليوم" على نسخة منه - أن عدد القضايا التي أنجزت خلال ثلاث جلسات بلغت 15,638 بنسبة 14,2% وعدد القضايا التي أنجزت خلال أربع جلسات حقوقية بلغ 11,515 بنسبة 10,5%، والقضايا التي أنجزت في خمس جلسات وصل عددها إلى 8,704 بنسبة 7,9% من إجمالي عدد القضايا.

وقالت وزارة العدل: "إن عدد القضايا الحقوقية التي أنجزت في أكثر من ست جلسات بلغ 20,317 بنسبة 18,5%، بينما سجل زمن انجاز القضايا الحقوقية خلال أسبوعين وأقل 29,58 ألف بالنسبة للعدد الإجمالي للقضايا الحقوقية 26,9%." وتحرص وزارة العدل على كل ما من شأنه تطبيق الشريعة الإسلامية وأحكامها، وما يحقق أمن البلاد واستقرارها من تيسير الخدمة القضائية للمواطنين والمقيمين والوافدين، والعناية بكل ما يوصل إلى سرعة الفصل في المنازعات وإنهاء الخصومات المعروضة أمام المحاكم، وبذل الخدمات التوثيقية للمستفيدين وفق أطر إجرائية وقلمية دقيقة. كما أن الوزارة تسعى لتوطيد الاستقرار الاجتماعي وما يؤدي إلى تحقيقه من سبل تؤل إلى حل مشكلات المواطنين على ضوء الشريعة الإسلامية وأحكامها السامية، ومعالجة ما يطرأ من خلل في واقع العمل وما يعترض من نقص في القوى البشرية العاملة التي تعيق سير الخدمات القضائية، ودراسة ما يرد إلى الوزارة من المجلس الأعلى للقضاء من مقترحات أو قرارات واتخاذ ما يلزم لرفعها إلى الجهات العليا لاستصدار ما يخصها من أوامر أو مراسيم ملكية، والعناية بكل المقترحات والابتكارات المقدمة من أصحاب الفضيلة القضاة وكتاب العدل أو المبدولة من العموم للإفادة منها.

تأخر المواعيد في العيادات الخارجية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 1 ربيع ثاني 1437 هـ - 11 يناير 2016م

<http://www.al-madina.com/node/653697>

أيمن بدر كريم

تزداد الضغوطات المُسيئة على الأطباء، وتتناولهم أقلام غير واعية بحقيقة ما يحدث في البيئة الصحية المريضة، وبخاصة في العيادات الخارجية للمستشفيات الحكومية والتخصصية، مع معاناتهم في صمت من إهانات إدارية وإساءات مهنية في جو غاية في الكآبة والاستفزاز. وهنا أقنيس من تغريدات الزميل الدكتور علاء مفتي:

* عدد العيادات لكل طبيب تُحدده إدارته الطبية دون استشارته، أما عدد المرضى فمفتوح، مع العلم أن فترة العيادة لا تتجاوز 4 ساعات، فمثلاً، يستقبل استشاري واحد 25-35 مريضاً مُجدولاً في العيادة الواحدة، وآخر - كما في تخصص العظام - 50 مريضاً في العيادة الواحدة!! فضلاً عن مرضى إضافيين يطلب منهم الطبيب أن يراجعوه حرصاً عليهم، علماً أن الوقت المستغرق لفحص كل مريض يتراوح بين 20 إلى 50 دقيقة (كما في تخصص العيون)، ناهيك عن ركام الأوراق المطلوب تعينتها للتحاليل والأشعة وتمديد صلاحية ملف المريض وتحويله لتخصصات مختلفة، فيضطر الطبيب غالباً لاختصار أوقات الراحة والصلاة والغداء في عيادته نفسها.

* عدد المراجعين يفوق إمكانات المنشآت الطبية المتوفرة، وهذا خلل إداري كبير في المنظومة الصحية، لذلك عمدت بعض الإدارات الطبية للتضحية بجودة الخدمة الطبية مقابل احتواء العدد الأكبر من المرضى تجنباً للشكاوى، وفي الوقت نفسه، تتوعد الطبيب بعقوبات الخطأ الطبي وتحذره من تجاوز الوقت المحدد لانتهاه عيادته!!

* يعمل كثير من الأطباء الحكوميين في العيادة الخارجية في بيئة مضادة لأي إبداع مهني، تعجُ بإساءات يصل بعضها للإهانة الشخصية من بعض الكوادر الإدارية والمرضى أو ذويهم، وتهميش متطلباتهم المهنية التي يضمنون معها الحد الأدنى للعمل بسلام وإتقان، كأجواء صاخبة تضج بالأصوات العالية كما في مطار مزدحم، وانخفاض مستويات طواقم التمريض وانشغالهم عنهم بأمور تقنية وورقية، فضلاً عن ترك المرضى وذويهم يتجولون في الممرات دون إرشاد ولا مساعدة، ليفتحوا أبواب العيادات دون استئذان، في تشتت انتباه الطبيب واقتحام لخصوصية المرضى.

* أقترح على من يود تناول قضية تأخر مواعيد وسوء خدمة العيادات الخارجية، أن يتفضل بقضاء يوم بصحبة طبيب في عيادته الحكومية للاطلاع على حقيقة المعاناة للطبيب والمريض معاً، أو التوجه مباشرة للمسؤولين الإداريين وإحراجهم، بعيداً عن محاولة تجريم الطبيب أو اتهامه في أخلاقه ومهنيته، فمعظم الأطباء يجاهدون وسط تدهور إداري معيب دون تطلعهم لشكر أحد، لكن دون إساءة أو مزيدة إضافية منه أو من قنوات الإعلام والتواصل الاجتماعي.

المسؤولية والسلطة الوظيفية

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 1 ربيع ثاني 1437 هـ - 11 يناير 2016م

<http://www.alyaum.com/article/4112580>

د. محمد الخالدي

«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ» [الأنفال: 27]

تشمل ممارسات الفساد في القطاع العام الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة العامة مثل: الرشوة، الاختلاس، استثمار الوظيفة، إساءة استخدام السلطة. وتشمل الجرائم المخلة بالثقة العامة مثل: التزوير، التزيف، وانتحال الهوية. وتشمل أيضا قبول الوساطة أو المحسوبية التي تلغي حقا أو تحقق باطلا، والكسب غير المشروع، وغسيل الأموال، وكل فعل يؤدي للمساس بالأموال العامة.

والرشوة هي رأس الفساد، سواء دفعت عن طيب خاطر بمبادرة من الراشي، أو أنها تمت عن طريق الابتزاز. والرشوة هي الرشوة سواء دفعت من أجل الحصول على ما هو حق قانوني، أو دفعت للحصول على ما هو حق للآخرين. ولكن ما علاقة الفساد بالسلطة الوظيفية؟ هل السلطة هي محفزة للفساد؟ قد لا يكون الجواب سهلا. ولكن القيادة في أساسها مرتبطة بالسلطة والتأثير على الناس. فالمسؤول يستخدم سلطته من أجل إنجاز الأشياء. ويحدث في كثير من الأحيان أن تتعارض المصلحة العامة مع المصلحة الشخصية، فإن تغلبت المصلحة الشخصية ظهر الفساد. وعند ذلك، يلجأ المسؤول العام إلى استخدام الاستثناءات لنفسه، باعتقاده أن الأنظمة والقوانين التي تحدد ما هو صحيح وما هو خطأ لا تنطبق عليه. كما أن ما يشجع المسؤول على تغليب مصلحته الشخصية هو اعتقاده بالإفلات من العقاب.

كنت أتبضع عند بعض محلات الخضار والفواكة في مدينة الخبر. فإذا بأحد السائقين الآسيويين يوقف سيارته ليشتري بعض الخضار. فقال لي صاحب المحل: كثير من السائقين عندما يطلبون الفاتورة يطلبون أن تزيد في السعر ويعرضون علينا تقاسم هذه الزيادة معهم. هذا مثال بسيط على من قد نسبيهم سارقين أو فاسدين أو خونة، أو كل ذلك معا. وهذا السائق قد يتجرأ ويسرق عشرين ريالاً أو أقل في كل مرة. وهو يسرق مالا لا يدعي أنه مؤتمن عليه. وفي موازاة ذلك، هناك موظفون ومسؤولون عامون في دول كثيرة غنية وفقيرة، نامية ومتقدمة، يشبهون سائق العائلة الفاسد، ولكن على شكل أسوأ ونطاق أوسع. فأحدهم يوقع عقد استشارة أو شراء مواد أو بناء منشآت ويطلب من البائع إضافة عدة ملايين من الدولارات فقط على السعر الحقيقي، ليتقاسمها معهم. فيخون وطنه ويسرق مالا وجمهورا يدعي صيانتهما وحمايتهما، لأجل مصالحه الشخصية.

وقد يكون لدى رئيس المؤسسة الحكومية أتباع وأقرباء يمارسون الفساد من خلاله. ويستخدمون اسمه ليلبثوا به الآخرين ويسلبوا حقوقهم ويكتموا أفواههم. فكثير من المنافقين والفاسدين ربما أيضا يوحون أنهم يتصرفون برضا الإدارة العليا، ليمنعوا بذلك المساءلة، ويسدوا باب النقاش الجدي، ويحولوا دون تناول القضايا بشكل مهني واحترافي من أصحاب الاختصاص. فنتم ترقية من لا يستحق، ويعين من هو غير مؤهل، وترسى المناقصة على من هو غير كفء لها، وتُمنن الأراضي والأموال بغير أثمانها.

في العام 2014 أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تقريرا حول الرشوة الخارجية، من خلال أكبر استطلاع ضم 427 حالة رشوة في 41 دولة (ليس من بينها للأسف أية دولة عربية) عضو في المنظمة وموقعة على اتفاقية مكافحة الرشوة المبرمة في العام 1999. وقد خرج التقرير بالاستنتاجات المبهرة التالية:

(1) الخطر الأكبر يأتي من الشركات المملوكة للدولة، وليس الوزراء أو المسؤولين الكبار في الدولة، حيث إن 80% من الرشاوى تقدم للمسؤولين في هذه الشركات. وبلي ذلك في تسلم الرشاوى المسؤولين في الجمارك. ويشمل ذلك المسؤولين الذين لهم علاقة بالسفر الدولي والسلع المستوردة أو التجارة عبر الحدود. (2) تنشأ معظم حالات الفساد في مجالات الشراء الحكومي والتشغيل. فقد وجد أن 57% من الحالات مرتبطة بمحاولات الحصول على عقود تأمين مشتريات حكومية. وما تبقى من الحالات (43%) تنشأ من الأنشطة التشغيلية مثل: التخليص الجمركي، ومنح التراخيص وتأثيرات

السفر. (3) وغالبا ما تشارك الإدارة العليا في الرشوة، بعكس ما يعتقد أن الرشوة محصورة في صغار الموظفين. فقد وجد أن الإدارة العليا تساهم في أكثر من 50% من حالات الرشوة. (4) هناك خطر كبير من الطرف الثالث والوسيط. فقد وجد أن 75% من الرشاوى تم دفعها من قبل وسطاء نيابة عن الشركات العميلة. (5) أن الفساد في ازدياد. فقد وجد أن 85% من كل حالات الرشوة على مدى السنوات الـ 15 الماضية، وقعت في السنوات الست الماضية وحدها.

من المهم وضع برامج تدريب مركزة وإجبارية لموظفي الدولة - وخاصة العاملين في مجال المشتريات والجمارك - حول مكافحة الفساد، من أجل رفع مستوى الوعي في قضايا الفساد. ولأهمية دور المسؤول في المؤسسة الحكومية في ترسيخ ثقافة النزاهة، فلا بد أن تكون سلطات المسؤول العام محددة، وأن يكون خاضعا للمحاسبة. ومن الضرورة بمكان تطبيق قانون من أين لك هذا على الجميع، برقابة وأدوات شعبية. فبالإضافة إلى التقليد المتبع بإلقاء القسم عند استلام المنصب، فالأجدر أيضا أن يفصح كل مسؤول بما لديه وما لدى أقربائه من أموال وأموال قبل الشروع بالوظيفة العامة؟ وبعد تقلد الوظيفة يصدر المسؤول تقريرا شهريا بما تقاضاه من رواتب ومزايا وعطايا وهدايا ومنح. وعند انتهاء خدمته العامة تجرد أملكه وأمواله القريبين منه ويخضع للمساءلة. وتكون هناك مسبقا آلية لمنع المسؤول العام من العمل بعد ترك الوظيفة الحكومية في مجالات أو منظمات يتداخل عملها مع عمل مؤسسته الحكومية.

يعقد الأربعاء تحت رعاية رئيس الوزراء الدوحة تستضيف مؤتمر مفوضية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الراية الاثنين 1 ربيع ثاني 1437 هـ - 11 يناير 2016م
<http://www.raya.com/news/pages>

مشاركة 200 منظمة عربية ودولية والمكاتب الإقليمية و17 وزارة خارجية
التوصيات خريطة طريق لعمل المفوضية السامية بالمنطقة العربية
الدوحة - قنا:

تحت رعاية معالي الشيخ عبدالله بن ناصر بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، تنظم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالتعاون مع جامعة الدول العربية والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومقرها الدوحة، مؤتمراً إقليمياً حول "دور المفوضية السامية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان بالمنطقة العربية".

ويركز الهدف العام للمؤتمر بعد غد الأربعاء ولمدة يومين بفندق الريتز كارلتون، على التعريف بمدى استجابة المنظومة الدولية لحقوق الإنسان بمكوناتها الفنية والتنظيمية لتعزيز واحترام حقوق الإنسان في المنطقة العربية، فضلاً عن استعراض المناهج المتبعة ذات الصلة بمنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لاسيما دور المفوضية السامية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق الوضع الراهن بالمنطقة العربية وكيفية تطوير سبل آليات الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات بالأمم المتحدة، إلى جانب متابعة تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. ومن الأهداف الخاصة للمؤتمر، كذلك عرض حالة التعاون بين الدول العربية وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتبادل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة في هذا الصدد، وكذلك مناقشة وإيجاد فهم مشترك حول بعض الأولويات المرتبطة بحقوق الإنسان في المنطقة بما في ذلك حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتقيف في مجال حقوق الإنسان ومعالجة إشكاليات حقوق الإنسان الأساسية في المنطقة في سياق الحروب والصراعات، بالإضافة إلى دعم جهود المفوضية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في المنطقة العربية.

وسيكون المؤتمر بمثابة منبر للحوار التفاعلي حول الأدوار والإنجازات والتقدم المحرز وأفضل الممارسات والتوقعات من مختلف الجهات المعنية فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في المنطقة العربية، كما يشكل أيضاً فرصة قوية لمناقشة خطط المفوضية في المنطقة والدفع قدماً بالإصلاحات الهيكلية داخل المفوضية التي أعلن عنها المفوض السامي لحقوق الإنسان في أول خطاب له أمام مجلس حقوق الإنسان أواخر العام الماضي. كما يوفر منبراً للنظر في العديد من المسائل منها تعاون الدول العربية الأعضاء مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بما في ذلك المفوضية، والوقوف على حالة التصديق على المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان والمشاركة في هذا الخصوص مع آليات حقوق الإنسان بالمنظمة الدولية بما في ذلك الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والإجراءات الخاصة وتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

200 منظمة

يشارك في المؤتمر وهو الأول من نوعه بالمنطقة، نحو 200 منظمة عربية ودولية معنية بحقوق الإنسان وأكثر من 40 شخصية مسؤولة عن ملفات حقوق الإنسان على مستوى العالم والسفراء العرب بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومكاتب المفوضية الإقليمية في كل من لبنان وفلسطين والعراق واليمن وليبيا وجنيف و17 وزارة خارجية عربية ومكاتب حقوق الإنسان فيها ولجان حقوق الإنسان أو اللجان القانونية في البرلمانات ومجالس الشورى بالمنطقة العربية ومنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية الإقليمية والدولية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية والجامعة العربية والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومجموعة من المقررين الخواص وهيئات المعاهدات الدولية، وعدد كبير من الشخصيات العربية والدولية على رأسهم سمو الأمير زيد بن رعد المفوض السامي لحقوق الإنسان. الثقة الدولية

ويؤكد عقد هذا المؤتمر الهام بالدوحة والمشاركة الواسعة والتميز فيه من قبل المفوضية السامية ومنظمات حقوق الإنسان العالمية، الثقة الدولية الكبيرة في قطر ودورها في تعزيز منظومة حقوق الإنسان وترسيخها ليس على المستوى المحلي فقط بل على الصعيد العربي والإقليمي والعالمي.

كما تؤكد هذه المشاركة المتميزة، نجاح اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في جمع كافة هذه الجهات والخبراء والشخصيات المعنية، في هذا الحدث الإنساني الكبير في ظل جهود كبيرة ومقدرة بذلتها للوفاء بمقاصده وتحقيق الأهداف المرجوة من انعقاده بالدوحة.

جلسات المؤتمر

وتتضمن محاور جلسات المؤتمر الإقليمي حول "دور المفوضية السامية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان بالمنطقة العربية"، مواضيع تعنى بحوار تشاركي حول دور وأنشطة المفوضية السامية لحقوق الإنسان وتعاون الدول العربية مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان مع عرض لأفضل التجارب عن الشراكة بين المفوضية والمنظمات الإقليمية في العالم.

المحاور والجلسات

وستناقش هذه المحاور والجلسات، جملة من أوراق العمل منها دور المفوضية السامية في العالم العربي لا سيما تواجدها بالميدان ودور مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية ومقره الدوحة، وتطوير وسائل تقديم وتبادل المعلومات في مجال حقوق الإنسان من خلال التكنولوجيا الحديثة وإستراتيجية حقوق الإنسان في المنطقة العربية بجانب أوراق عمل مقدمة من كل من الجامعة العربية والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي ومنظمة الدول الأمريكية.

كما تعقد ضمن الفعاليات ورش عمل حول استجابة المفوضية السامية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية لا سيما من خلال الآليات الأمامية للحماية بالإضافة لورشات بعنوان "بعض الإشكاليات التي تواجه حقوق الإنسان في هذه المنطقة وأخرى بشأن تطلعات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والدوائر الرسمية المختصة بهذه الحقوق والمجتمع المدني في المنطقة العربية لدور المفوضية السامية لحقوق الإنسان".

وسيكون للتوصيات التي سيخرج بها المؤتمر، دورها البارز في تحقيق رسالته المتمثلة في تعزيز حقوق الإنسان بالمنطقة العربية، علماً بأنه سيتمخض عن المؤتمر توصيات خاصة بالحكومات العربية وأخرى تعنى بدور المفوضية السامية في المنطقة ودور منظمات المجتمع الدولي المختصة في تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان.

خريطة طريق

وستصبح هذه التوصيات أيضاً بمثابة خريطة طريق لعمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان خلال المرحلة القادمة بالمنطقة العربية.

وكانت اللجنة التحضيرية العليا للمؤتمر قد عقدت اجتماعاً في جنيف مؤخراً ناقشت خلاله الترتيبات النهائية لانعقاد المؤتمر والأهداف العامة من ورائه.

كما ناقشت اللجنة في اجتماعها الهدف العام للمؤتمر وأهدافه الخاصة التي تندرج تحت الهدف العام، ومنها عرض حالة التعاون بين الدول العربية وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغير ذلك من الأمور مثل تشجيع الدول العربية لتعزيز مصادقتها على معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتوطيد مشاركتها مع الآليات وتبادل الآراء بشأن الممارسات الجيدة ذات الصلة في المنطقة، علاوة على إيجاد شراكة فاعلة بين مختلف الأطراف المعنية في المنطقة.



كاريكاتير

الوطن
al-watan

المصدر: جريدة الوطن
الاثنين 1 ربيع ثاني 1437 هـ -
11 يناير 2016 م

<http://www.alwatan.com.s/a/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6888>



الحياة
AL HAYAT

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 1
ربيع ثاني 1437 هـ - 11 يناير
2016 م

<http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/13355484>

